في ثاني أيام «جنيف ٥».. أنباء عن نية دي ميستورا الاستقالة في نيسان

وفد الجمهورية العربية السورية يقدم «ورقة لمكافحة الإرهاب».. و«منصة الرياض» تدافع عن هجوم «النصرة» على دمشق

الوطن– وكالات

تواصلت أمس مباحثات «جنيف ٥» غير المباشرة في يومها الثاني، عبر لقاءات منفصلة أجراها المبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا مع وفد الجمهورية العربية السورية الذي قدم ورقة لمكافحة الإرهاب، ووفود منصات المعارضات الأخرى، حيث عاد وفد «منصة الرياض» ليضع العصي في دواليب المباحثات بشروطه المسبقة، وسط أنباء عن أن دي ميستورا سيقدم استقالته في منتصف نيسان القادم لأسباب شخصية.

وانطلقت الجمعة رسمياً جولة خامسة من مباحثات غير المباشرة بين وفد الجمهورية العربية السورية ووفود من «المعارضات» في جنيف، لكن الآمال بتحقيق أي اختراق بقيت محدودة في ظل الهجوم الذي شنه تنظيم «جبهة النصرة» المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية وميليشيات مسلحة متحالفة معه على دمشق من الناحية الشرقية، وأيضاً هجوم التنظيم وحلفائه على ريف حماة.

وعقد وفد الجمهورية العربية السورية برئاسة بشار الجعفري أمس جلسة محادثات في مقر الأمم المتحدة بجنيف مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سورية في إطار الجولة الخامسة من الحوار السوري السوري.

وأفادت مصادر مقربة من الأمم المتحدة بأن وفد الجمهورية العربية السورية قدم خلال الجلسة ورقة لمكافحة الإرهاب. وتعتبر جلسة أمس الثانية لوفد الجمهورية العربية السورية مع دي ميستورا بعد الجلسة التي عقدها الجمعة حيث انطلقت المباحثات رسميا.

وعقب جلسة الجمعة قال الجعفري في مؤتمر صحفي: «إن جدول الأعمال يتضمن أربع سلات يتم التعامل معها بالتوازي بمعنى أنها متساوية القيمة ويمكننا أن نبدأ بشكل عملي بأي سلة من السلات الأربع ولكن التطورات التي تحدث على الأرض تستدعي أو استدعت أن نبدأ غداً (السبت) بسلة مكافحة الإرهاب»، موضحاً أن المبعوث الخاص أبدى تفهما لوجهة النظر هذه ووافقنا الرأي أنه يجب أن نبدأ بمناقشة سلة مكافحة الإرهاب.

وانتهت جولة «جنيف ٤» في الثالث من الشهر الحالي بإعلان الأمم المتحدة الاتفاق على جدول أعمال «طموح» من أربعة عناوين رئيسية على أن يجري بحثها «في شكل متواز»، هي: الحكم والدستور والانتخابات ومكافحة الإرهاب، وهي ملفات خلافية بين طرفي المباحثات.

ولم تنجح الجولات السابقة التي عقدت برعاية الأمم المتحدة في جنيف منذ العام ٢٠١٦ في تحقيق أي تقدم على طريق تسوية الأزمة السورية التي دخلت منتصف الشهر الحالي عامها السابع.

وعقد دي ميستورا أمس أيضاً جلسة مباحثات مع وفد «منصة الرياض»، تم خلالها مناقشة «العديد من النقاط المتعلقة بالانتقال السياسي، وتشكيل هيئة الحكم الانتقالي»، وفق ما قال رئيس الوفد نصر الحريري في مؤتمر صحفي عقد الجلسة نقلته محطات فضائية.

وادعى الحريري، أن وفد منصة الرياض «لم يجد شريكاً لنحاوره بشأن الحل السياسي حتى اللحظة»، وزعم أن «النظام يعلم أن أي خطوة باتجاه الحل السياسي تعني إنهاء حكمه».

ودافع الحريري عن هجوم تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائها من الميليشيات المسلحة على أطراف دمشق الشرقية وريف حماة، وقال: «المكاسب التي يحققها «الحر» تثبت للنظام أن الحل العسكري غير ممكن».

ويشارك في «جنيف ٥» ممثلين عن منصتي «موسكو» و«القاهرة» للمعارضة، والذين سعى المبعوث الأممي الخاص إلى سورية في الجولة الرابعة، إلى دمجهم مع وفد «منصة الرياض» في وفد واحد إلا أن ذلك لم يتحقق، نظراً لاختلاف وجهات النظر حول عدة مسائل.

وحسب مواقع إلكترونية فإن برنامج اليوم الثاني من جولة «جنيف ٥» يتضمن جلستين بين المبعوث الأممي مع كل من منصتي موسكو والقاهرة، إلا أنه وحتى ساعة إعداد هذا التقرير لم يرشح أي معلومات عن الجلستين.

وفي نهاية اليوم الأول من المباحثات الجديدة في جنيف، المبعوث الأممي إلى سورية: أنه لا يتوقع معجزات ولا حتى انهياراً للمفاوضات.

وأكد أنه ينبغي على روسيا وإيران وتركيا عقد المزيد من المحادثات في أستانا بشأن وقف إطلاق النار في سورية في أقرب وقت ممكن من أجل السيطرة على الوضع «المقلق» على الأرض.

من جهة ثانية، نقل موقع قناة «العربية» المملوكة للنظام السعودي عن مصدر رسمي رفيع المستوى في الأمم المتحدة: أن «المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا سيقدم استقالته في منتصف نيسان القادم لأسباب شخصية».

وحسب «العربية» فإن من بين المرشحين لخلافة دي ميستورا وزير الخارجية البوسني السابق حارث سيلاديتش الذي يجيد العربية، أو سيغريد كاغ رئيسة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

الوفد الحكومي السوري في جنيف ٥ (رويترز)

إخراج الدفعة الثانية من مسلحي الوعر غداً

إطلاق المرحلة الأخيرة من العودة إلى «الذيابية».. ولمسات أخيرة بالنسبة لـ«السبينة»

دمشق - القنيطرة - الوطن

بدأت أمس المرحلة الثالثة والأخيرة من مشروع رحلة عودة الأهالي إلى منطقة الذيابية بريف دمشق الجنوبي ويتوقع خلالها عودة ما لا يقل عن ٢٠٠٠عائلة، في حين تعمل وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية على وضع اللمسات النهائية لإطلاق مشروع عودة أهالي السبينة، على حين تم تحديد يوم غد الإثنين موعداً لإخراج الدفعة الثانية من مسلحي حي الوعر غير الراغبين بالمصالحة وذويهم.

وفي تصريح لـ«الوطن»، قال محافظ حمص طلال البرازي: «كان هناك اجتماع أمس ضم ممثلين عن الحكومة ووفد من الأصدقاء الروس ولجنة ممثلي حي الوعر وتم الاتفاق على تحديد يوم الإثنين كموعد مناسب لخروج الدفعة الثانية».

وتم في الثالث عشر من الشهر الجاري التوصل إلى اتفاق مصالحة في حي الوعر بمدينة حمص، بين السلطات الحكومية وممثلين عن الحي برعاية من مركز تنسيق المصالحة الروسي في حميميم، يقضي بخروج المسلحين غير الراغبين بالمصالحة وذويهم إلى مناطق الشمال وتسوية أوضاع الراغبين وعودة مؤسسات الدولة إلى الحي.

وتضمن الاتفاق خروج المسلحين على ست دفعات بحيث تخرج في كل أسبوع دفعة، وإذا اقتضت الحاجة يمكن أن يصل عدد الدفاعات إلى ثمان. وخرجت في ١٨ الشهر الجاري والذي صادف يوم سبت الدفعة الأولى من المسلحين مع عائلاتهم وعدد من الجرحى من الحي إلى جرابلس بريف حلب الشمالي الشرقي، وبلغ عدد المسلحين الخارجين ٤٢٣ مسلحاً على حين بلغ عدد أفراد عائلاتهم الخارجين معهم ١٠٥٦ شخصاً.

وكان يتوقع أن تخرج الدفعة الثانية من مسلحي الوعر غير الراغبين بالمصالحة وذويهم يوم أمس السبت.

وقالت مصادر مطلعة: «بالنسبة للطرقات التي ستتخذها القافلة جزء منها غير آمن. هم سيذهبون إلى شمال البلاد» في إشارة إلى المعارك الجارية في ريف حماة الشمالي بين قوات الجيش العربي السوري و«جبهة النصرة» الإرهابية وحليفاتها من الميليشيات المسلحة. وأضافت المصادر: «حتى طريق حلب يوجد عليه مشكلة».

وأوضح محافظ حمص، أن الدفعة الثالثة التي ستخرج بعد دفعة يوم الإثنين يمكن أن يكون خروجها يوم السبت وغير السبت بمعدل كل أسبوع دفعة. وأكد البرازي، أنه يوجد «التزام كامل» باتفاق المصالحة من جميع الأطراف.

وفي إطار تنفيذ اتفاق المصالحة لإخلاء الحي من السلاح والمسلحين، قامت الجهات المعنية في محافظة حمص الأربعاء الماضي بتسوية أوضاع ٥٤٥ شخصاً من الحي، استكمالاً لتنفيذ بنود الاتفاق المتفق عليه وتمهيداً لعودة جميع مؤسسات الدولة إلى الحي. وفتحت الجهات السورية المختصة، الثلاثاء الماضي «حاجز المهندسين» في حي الوعر لدخول المدنيين، وذلك تنفيذاً لاتفاق المصالحة، في حين بدأ تسجيل أسماء الراغبين بالخروج منه.

والوعر هو آخر أحياء مدينة حمص الذي تنتشر فيه مجموعات مسلحة بعد أن تم إخراج المسلحين من المدينة القديمة في آذار عام ٢٠١٤.

وفي السياق أعلن مدير المكتب الإعلامي في وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية محمد العمري لـ«الوطن» عن إطلاق الوزارة أمس المرحلة الثالثة من مشروع رحلة عودة الأهالي لمنطقة الذيابية بريف دمشق الجنوبي.

ونوه العمري إلى أنه من المتوقع أن تشهد المرحلة الثالثة عودة ما لا يقل عن ٢٠٠٠عائلة، مؤكداً أن الوزارة في صدد وضع اللمسات النهائية تمهيداً لإطلاق مشروع عودة أهالي السبينة بالتعاون مع الجهات الحكومية والفعاليات الأهلية. وأكد العمري أن المرحلتين الأولى والثانية شهدتا عودة ما لا يقل عن ٢٨٩٠ عائلة بعدد إجمالي تجاوز ١٥ ألف شخص، بشكل انسيابي ودون أي تعقيدات إدارية، وبتأهيل ٧٠٪ من شبكة الكهرباء وعودة ٩ آبار من المياه للخدمة، وافتتاح وحدة صحية لاستقبال المرضى مجاناً».

وكانت المرحلة الأولى من عودة أهالي الذيابية إلى منازلهم التي هجروا منها بفعل إرهاب التنظيمات المسلحة بدأت بداية شباط الماضي بعد إنجاز أعمال ترميم البنى التحتية المدمرة بفعل التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة.

ويبلغ عدد سكان الذيابية نحو ٤٠ ألف نسمة تم تهجيرهم بسبب اعتداءات وجرائم التنظيمات الإرهابية والميليشيات المسلحة إلى تجمعات في السيدة زينب والغزلانية ونجها وخربة الورد وخربة الشياب والعادلية والمطلة والكسوة وجرمانا ومخيم الوافدين وجديدة الفضل وعرطوز البلد وصحنايا وأشرفية صحنايا والباردة بريف دمشق.

وأشار محافظ القنيطرة أحمد شيخ عبد القادر إلى أن المرحلتين الأولى والثانية شهدتا عودة عائلات الشهداء والعسكريين والموظفين.

وأكد عبد القادر أنه تم إنجاز الترتيبات اللازمة لعودة الأهالي بالتعاون مع الجهات المعنية والجميع في حالة استنفار حتى تتمكن من تقديم جميع الخدمات للأهالي خلال عودتهم لمنازلهم، لافتا إلى أن المواطنين العائدين سيجدون جميع الخدمات من مياه ونظافة ودواء وبنى تحتية وورشات الصيانة على أتم الاستعداد لتلقي الشكاوى الطارئة للعمل على معالجتها بالسرعة القصوى.

وشدد شيخ عبد القادر ضرورة متابعة أعمال الصيانة والتأهيل للمرافق العامة بتجمع سبينة لإنجازها بالسرعة الممكنة وبجودة ونوعية ووفق المواصفات الفنية المطلوبة تمهيدا لإطلاق مشروع عودة أهالي بلدة السبينة بريف دمشق الجنوبي، منوها بتجهيز ما هو مطلوب من المحافظة من بنى تحتية وترميم وإعادة تأهيل ٧ مدارس ووضع ٥ آبار في الخدمة.

مدير تربية القنيطرة فوزات الصالح أكد جاهزية ثلاث مدارس وسيتم حالياً استثمار مدرستين لاستقبال الطلاب فوراً في تجمع الذيابية للحلقتين الأولى والثانية أما طلاب المرحلة الثانوية فسيتم تحويلهم إلى مدارس الحسينية المحاذية للتجمع.

وبدوره أشار رئيس بلدية الذيابية عبد الله الأحمد إلى أن إجراءات العودة ميسرة بالكامل ولجميع العائلات التي تثبت ملكيتها لمنزلها سواء بفاتورة كهرباء أو عقد بيع مصدق أو عقد كاتب بالعدل.

يذكر أن الجيش السوري استعاد في أواخر عام ٢٠١٣ السيطرة على عدة مناطق من ريف دمشق الجنوبي بينها الحسينية والذيابية والسبينة وحجيرة والبويضة، وتعمل الحكومة منذ ذلك الحين على إعادة الخدمات لتلك المناطق وإعادة تأهيل ما دمرته الحرب لعودة الأهالي إلى منازلها في أسرع وقت ممكن.

نائب ممثل روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة فلاديمير سافرونكوف

روسيا تقترح توسيع عمل «التحقيق الدولية» بشأن الكيماوي بسورية ليشمل العراق.. وبريطانيا ترفض!

وكالات

رفضت بريطانيا اقتراحاً قدمته روسيا والصين لمجلس الأمن الدولي بتوسيع عمل لجنة التحقيق الدولية بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية لتشمل العراق، في حين ردت روسيا على هذا الرفض بأنه جاء ضد مصالح العراق.

ونقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» عن نائب ممثل روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة فلاديمير سافرونكوف ليلة السبت قوله: «إن بلاده تقدمت مجدداً إلى مجلس الأمن الدولي بمشروع قرار حول مكافحة حصول الإرهابيين في سورية والعراق على أسلحة كيميائية»، مشيراً إلى أن الوفد الصيني شارك في إعداد مشروع القرار بعدما أبرزت روسيا أمر استخدام تنظيم داعش الإرهابي هذه الأسلحة في مدينة الموصل العراقية.

وأكد سافرونكوف أن مشروع القرار المقترح يأخذ بعين الاعتبار نتائج آلية تحقيق مشترك في استخدام المواد الكيميائية كأسلحة في سورية والتي مددها مجلس الأمن في نهاية العام ٢٠١٦، وقال: «نقترح السماح بتوسيع عملها إلى بلدان أخرى». وأضاف: «نحن بحاجة للانتقال إلى العمل الجاد، المبني على حقائق مهنية وإثباتات المختصين الذين لا يجادلون بأن الإرهاب الكيميائي في منطقة الشرق الأوسط هو خطر حقيقي قائم».

وقد تم تقديم اقتراح تمديد عمل اللجنة، المعروفة باسم «آلية التحقيق المشتركة»، خلال مناقشة مغلقة في مجلس الأمن تمحورت حول معركة الموصل. وخلال المناقشة عبر المجلس بالإجماع عن قلقه من التقارير الأخيرة حول استخدام التنظيم للسلاح الكيميائي، وأشار إلى أنه ينتظر بفارغ الصبر نتائج التحقيق العراقي حول هذا الملف.

بدوره أعلن السفير البريطاني لدى الأمم المتحدة ماثيو رايكروفت الذي ترأس المناقشة «أن بلاده أبدت موقفاً معارضا حيال مشروع القرار، مدعياً أن «هناك اختلافات عدة بين الوضعين في كل من سورية والعراق».

وزعم رايكروفت أن الحكومة العراقية، خلافاً للحكومة السورية، تتعاون بالكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وليس هناك أي شكوى عن استخدام الحكومة العراقية لأسلحة كيميائية. يذكر أن الدول الغربية، ولأسباب غير واضحة، عرقلت في مجلس الأمن قبل عام، إقرار اقتراح روسي صيني مشترك لمكافحة استخدام الإرهابيين للأسلحة الكيميائية في الشرق الأوسط.

ورداً على موقف رايكروفت الرافض لمشروع القرار الروسي الصيني، قال سافرونكوف: «نحن أيضاً نرفض بشكل قاطع إمكانية تفسير الدول الغربية في مجلس الأمن هذه المبادرة كأنها ضد مصالح العراق»، مضيفاً: «ونحن نشرح هذا باستمرار للأصدقاء العراقيين، وهم يفهمون أن اقتراحنا هذا ليس موجها ضدهم، بل على العكس نهدف بذلك لمساعدة الحكومة العراقية على التغلب على هذه التحديات بفعالية».

وكانت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا قد أكدت في تصريحات لها الخميس خلال مؤتمرها الصحفي الأسبوعي، أن رفض الدول الغربية إدانة الأعمال الإرهابية التي جرت في دمشق خلال شهر آذار الجاري والتكتم على هذه الأحداث الدموية وكذلك على الحقائق حول استخدام إرهابيي تنظيم داعش الأسلحة الكيميائية في سورية والعراق يدل على عدم الرغبة في اتخاذ إجراءات فعالة لردع الخطر الإرهابي الذي مازال عند مستويات مرتفعة جداً.

بعد المجزرة التي أوقعها «التحالف» في مدرسة بالرقة..

«اليونيسيف» تستنكر الهجوم المتواصل على الأطفال في سورية

الوطن

استنكر المدير الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة «اليونيسيف»، خيرت كابالاري، الهجوم المتواصل على الأطفال في سورية، مشيراً إلى المجزرة التي ارتكبتها طائرات التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية بقصفها لمدرسة في الرقة باعتبار أنها مقر لتنظيم داعش الإرهابي.

وقال كابالاري في بيان تلقت «الوطن» نسخة منه: «بينما تجرى مباحثات سلام أخرى في جنيف اليوم، فإنه من المرعب أن نرى الأطفال وهم لا يزالون يتعرضون للهجمات في أنحاء سورية»، وأضاف: «وصلت تقارير عن هجوم على مدرسة في مدينة الرقة شمال شرق سورية، مما يذكّرنا مرة أخرى بأننا لا نزال نخذل أطفال سورية. نستمر بخذلان الأطفال على مدى الـ٢٢٠٠ من الأيام الماضية».

وذكر أن «الأعمال العدوانية تفاقمت في الأيام الأخيرة في البلاد، وذلك في دمشق وريفها وحلب وحماة والرقة. قتل وجرح العشرات من المدنيين، كما أجبرت العائلات على ترك بيوتهم للبحث عن مكان آمن».

وحسب البيان، فإنه «استناداً للتقارير، فإن الهجوم الذي وقع على مدرسة في الرقة، والتي تؤوي حالياً عائلات نازحة، قد تسبب في مقتل ٥٣ مدنياً من بينهم ١٢ طفلاً». وأضاف: «يُحرم الأطفال من حقوقهم الأساسية في الحياة، كما يُحرمون من حقهم في الحصول على التعليم». وقال البيان: «تذكرنا هذه الأحداث مرة أخرى بأنه لا يوجد مكان آمن للأطفال في سورية. فالأطفال يتعرضون للهجمات»، ودعا كل الأطراف المؤثرة إلى أن تعمل ما بوسعها لإيجاد حل لإنهاء النزاع الذي لا يخلف وراءه سوى الموت والدمار. وتابع: «على أولئك المجتمعين في مباحثات جنيف أن يضعوا حقوق الأطفال في صلب مداولاتهم، يجب حماية حقوق كل طفل وطفلة: حقوقهم في الحصول على المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة بغض النظر عن مواقعهم، وكذلك الحق في الحصول على التعليم».

وختم البيان بالقول: «كما تُذكّر اليونيسيف كل الأطراف المشاركة بالنزاع في سورية، بأن صون وحماية الأطفال وعائلاتهم هي من مسؤولياتهم. ويجب حماية البنية التحتية المدنية بما فيها المدارس والمستشفيات بغض النظر عن الطرف المسيطر على المنطقة».

والأربعاء الماضي، طالبت وزارة الخارجية والمغتربين مجلس الأمن الدولي بالاضطلاع بمسؤولياته في وقف المجازر وأعمال التخريب والتدمير التي يرتكبها «التحالف الدولي» في سورية والتي تتنافى تماماً مع ما تزعمه دوله الأعضاء من رغبة في مكافحة الإرهاب وحرص زائف على الشعب السوري.

وقالت الوزارة في رسالتين إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن وفق ما نقلت وكالة «سانا» للأنباء: قامت القوات الجوية التابعة لـ«التحالف الدولي» الذي تقوده الولايات المتحدة الأميركية بارتكاب مجزرة جديدة تمثلت في قصف مدرسة البادية الداخلية الكائنة في مدينة المنصورة بريف الرقة الغربي ما أدى إلى استشهاد ما يزيد على اثنين وثلاثين طفلا وامرأة وجرح العشرات من المدنيين السوريين الأبرياء وتدمير المدرسة المستهدفة التي كان يقطنها نحو ٥٠ عائلة نازحة من ريف حلب والرقة وتدمر.

وأكدت الوزارة أن هذا الاعتداء يأتي حلقة جديدة في سلسلة الاعتداءات التي يشنها «التحالف» على سيادة الجمهورية العربية السورية وسلامة أراضيها بذريعة مكافحة الإرهاب، إضافة لما تقوم به التنظيمات الإرهابية كداعش وجبهة النصرة والأفراد والكيانات المرتبطة بهما لنشر الفوضى والدمار.

وأعربت الوزارة عنها أسفها لأن الأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن بشكل خاص وقفا صامتين عن إدانة هذه الجرائم ولم يقوما بأي تحرك للمطالبة بوقف هذه الاعتداءات وضمان عدم تكرارها أو مساءلة مرتكبيها.

خيرت كابالاري

قولاً واحداً

جنيف.. لا جديد

مازن بلال

أصبحت جولات التفاوض تفتقر للحماسة؛ ربما لأن الجميع يعرف الإيقاع الذي تسير عليه، ويدرك مسبقا أن أطراف التفاوض تختبر التوازن الدولي أكثر مما تتعامل مع الاحتياجات السورية، فعناوين الحل السياسي التي يتمسك بها المتفاوضون تحتاج لتفسير يسبق بحث السلات الأربع المطروحة للنقاش، على الأخص مع التعقيد الذي يظهر في منطقة الجزيرة السورية، وهو تطور يبدو خارج نطاق البحث في جنيف نتيجة عدم مشاركة السوريين الأكراد، وعدم التطرق إلى طبيعة التدخل العسكري الأميركي والتركي في الشمال السوري.

ما يحدث في جنيف أن المساحة التي يتعامل معها المتفاوضون مغلقة، في حين الحدث السوري لا يحمل سقفا واضحا للاحتمالات، فالمنصات تقف عند حدود الآليات التي يمكن عبرها الدخول لتحقيق ما نص عليه القرار ٢٢٥٤، في وقت ينقلب فيه المشهد داخل سورية إلى احتمالات الاشتباك بين القوى الدولية على الشكل النهائي للشرق الأوسط، فالتوافق بين واشنطن وموسكو مازال بعيدا، وهو بانتظار تحقيق أمرين أساسيين:

– الأول: تحديد نقاط التشابك بين روسيا وجارتها الأوروبية، وهو أمر حيوي لأنه سيحدد طبيعة الصراع الدولي القادم، ويقدم صورة للمشروع الروسي المتصاعد، ويضع الإدارة الأميركية أمام استحقاقات انتشارها في العالم وسط صراع داخل واشنطن حول سياسة الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

يفرض هذا الشكل من الاشتباك السياسي الدولي دائرة أوسع مما يحدث في جنيف، والتحالفات المشتركة الروسية الأميركية مع الأكراد تشكل اختراقا لأنها تحاول الإمساك بعوامل إضافية سواء على صعيد الصراع السوري، أو في مسألة محاربة الإرهاب وإعادة رسم شرقي المتوسط، ورغم عدم اعتراف المنصات في جنيف بهذه العقدة لكنها تحاصر المباحثات، وتجعل التفاصيل المواكبة للتفاوض أضيق من أن تصل إلى حلول مقبولة لتنفيذ القرار الدولي ٢٢٥٤.

– الأمر الثاني: هو توازن التحالفات الدولية، فهناك خلل واضح في عملية «تجميع» القوة بين روسيا والولايات المتحدة، فالتحالف الروسي عبر البريكس، تبدو فيه الصين وروسيا الأكثر التزاما بتحالف لم يصل بعد إلى حد القدرة على تشكيل قطب متماسك على المستوى الاستراتيجي، فالدولتان آسيويتان ومتداخلتان مع نظام السوق الدولي، في حين تظهر على مستوى الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي إشارات استفهام كثيرة بشأن قوة هذه الكتلة الدولية، فالرئيس الأميركي دونالد ترامب فتح بابا واسعا بشأن مستقبل العلاقات داخل هذا الحلف.

ينصب التفكير في جنيف على إنتاج حل ضمن توازن في التحالفات الدولية، وهو أمر لم يتحقق حتى الآن، وتصلب المواقف أو جمود التصريحات ضمن «وفد الهيئة العليا للتفاوض» هو انعكاس مباشر لهذا التفكير، فهناك «ظل افتراضي» يتحرك فيه هذا الوفد قائم على معادلة دولية مستقرة، في حين يصعب على روسيا والولايات المتحدة التحكم بحركة الحدث نتيجة خلل التوازن القائم في النظام الدولي.

الثابت الوحيد هو أن «مفاوضات جنيف» قائمة منعا للتصعيد الدولي، وليس السوري، والوظيفة الأساسية للمبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا هو ضمان قنوات التواصل داخل الأزمة السورية؛ لأنها تضمن الحد الأدنى من التواصل الدولي بشأن سورية، والصدام في التفاصيل داخل المباحثات هو الشكل الطبيعي لعدم القدرة على الخروج إلى أبعد من دائرة جنيف، وهو «كمين دبلوماسي» في وقت يتبلور صراع آخر «شرقي الفرات» تشارك فيه الدول الكبرى بشكل مباشر.

الأردن يؤكد على الحل السياسي في سورية

وكالات

أكد مندوب الأردن الدائم في الجامعة العربية السفير علي العايد على الحل السياسي في سورية بما يحقق تطلعات الشعب السوري ويوقف نزيف الدم ويحافظ على وحدة أرضه ويسمح بعودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم.

وانطلقت في العاصمة الأردنية عمان اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين وكبار المسؤولين بحضور الأمين العام للجامعة أحمد أبو الغيط وسفراء الدول العربية، والتي تأتي، تحضيراً لاجتماع وزراء الخارجية العرب. وعرض العايد فور تسلمه رئاسة مجلس الجامعة العربية من المندوب الموريتاني، ودادي ولد سيدي هيبة، وفق ما نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، لمواقف الأردن حيال الأزمات في المنطقة، مؤكداً على الحل السياسي في سورية بما يحقق تطلعات الشعب السوري ويوقف نزيف الدم ويحافظ على وحدة أرضه ويسمح بعودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، لافتاً إلى ما يتحمله الأردن من أعباء كبيرة نتيجة استضافة نحو ٣,١ ملايين لاجئ سوري. وتستضيف عمان، يوم الأربعاء القادم، الدورة الـ٢٨ للقمة العربية، التي ستشكل أبرز محاورها، وفقاً لما سبق أن أعلنه الملك الأردني، عبد الله الثاني، القضية الفلسطينية، والأزمة السورية، والأوضاع في العراق وليبيا، ومحاربة التطرف والإرهاب، وذلك إضافة إلى قضية اللاجئين، التي تم إدراجها في الأجندة بمبادرة من الجانب الأردني.

ومن المتوقع أن يشارك وفد رسمي من روسيا في المراسم الافتتاحية للقمة العربية القادمة، حيث أكد وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، في وقت سابق، دعوة بلاده لروسيا في اتصال هاتفي مع نظيره الروسي، سيرغي لافروف.